

ان في اي واحد من احد عشر متاخر بعشر درجات
 بنافى الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان حاله خاصة
 لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت
 وان ثبتت قلت في اذ احد المعنى طاركا احد
 عشر بحرف الجزا الاخير من المركب الاول استغناء
 عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا نقول الى
 تابع تسعة عشر بقرب الجزا الاول من المركب
 الاول للاتفاق التركيب الموجب للبناء وبني الجزا
 الباقيان لوجود موجب البناء فيها وهو التركيب
 المذكور والمؤنث وكرها بعد باب العدد والوزن
 بما تيسر الى ذكر التذكير والتأنيث وقدم المذكر
 الاصلية والفرق لوضوح الالة عدى وتعرف المؤنث
 وجودها المؤنث ما تيسر اي اسم كان فيه علامة التأنيث
 لفظا اي ملحوظة كانت تلك العلامة بحقيقة
 كالمرة وناقدة وخفية او كما تعرف اولوف الم

في المؤنث في علمنا التأنيث ولهذا لا يظهر التأنيث
 في تصغير الرباعي من المؤنثات السماوية او لغيرها
 الا مفسدة غير ظاهرة في اللفظ كاد ومار ونخل
 وقدم وغيره من المؤنثات السماوية والمذكورة
 اي اسم يلبس بخالفة المؤنث اي لم يوجد فيه
 علامة التأنيث اللفظا ولا التقدير واللام الى
 علامة التأنيث التأ والالف حال كونها مقصورة
 كسلي وبلي او ممدودة كحوا وحمة او قد زاد
 بعضهم اليها في قولهم ذى دق ونهم الخ للتأنيث
 وليس ذلك بحجة بوزان ان يكون صيغة ارضية
 للمؤنث مثل يحي وانث وهو الى المؤنث الحقيقي
 ونظي فالحقيقي ما اى اسم باذاته الى في مقابلة
 ذكر من جنس الحيوان كالمرة في مقابلة رجل
 وناقدة في مقابلة جمل واللفظي بخلافه اي يلبس
 بخالفة المؤنث الحقيقي اي ليس باذاته ذكر من